كهرباء المنطقة الأولى .. تصرفات غير مسئولة

محمد العزيزي

* في تصرُّف غير مسؤول أقدم بعض قارئي العدّادات الكهربائية بفصل التيار الكهربائي على بعض السكان للشقق المستأجرة رغم سدادهم للفواتير.
وصلتنا عدد من الشكاوى يوم الخميس الماضي من سكان الحصبة والسائلة والجراف الأعلى قيام شخص "تحتفظ الصحيفة باسمه" بفصل التيار الكهربائي على عدد من السكان وهم قد قاموا بسداد قيمة الفاتورة لشهر مايو الماضي.
وأرجح المواطنون الذين تقدّموا بالشكوى إلى الصحيفة أن الهدف من فصل التيار هو استغلال المواطنين بدفعهم من (2000-5000) ريال مقابل إعادة التيار الكهربائي عندما يتضح سداد الفاتورة.
المنطقة الأولى للكهرباء تعاني من اختلال واضح في عملها الإداري وعدم ضبط موظفيها ومتابعتهم إلى جانب إهمال الشكاوى التي يتقدّم بها المواطنون ضد أساليب واستغلال بعض موظفي المنطقة.
هناك نماذج من الفواتير التي تم تسديدها في تاريخ 12 يونيو الجاري حتى 18 من الشهر، ومع ذلك تم فصل التيار.

إيقاف متهم بالاحتيال والإستيلاء على 60 مليون ريال

أوقفت أجهزة الشرطة في مديرية الوحدة بأمانة العاصمة متهماً بالنصب والإحتيال يدعى ج- ع- س- الشيباني 50 عاما ، قالت عنه الشرطة بإنه احتال على ثلاثه تجار تتراوح أعمارهم بين 27-24 عاما بمبلغ 60 مليون ريال مقابل استثمارها لهم ، غير أنه تصرف بالمبلغ لصالحه الشخصي .
مشيرة إلى إن المتهم يعمل تاجر وقد أخذ من ضحاياه الثلاثه سيارات ومواد غذائية ومبالغ تقدر بـ60 مليون ريال لإستثمارها في السوق ، هذا وقد قامت الشرطة بإحالة المتهم للإجراءات القانونية.

الدفاع المدني يحذر من ترك الأجهزة الكهربائية متصلة بالتيار

الثورة / وائل شرحة

حذرت مصلحة الدفاع المدني التابعة لوزارة الداخلية من إبقاء الأجهزة الكهربائية وأدوات الإضاءة متصلة بالتيار بعد الانتهاء من استخدامها أو أثناء استمرار الإنطفاء الكهربائي لما يسبب اتصال التيار بشكل مستمر من حرائق ينتج عنها خسائر بشرية ومادية هائلة.
وقال وكيل مصلحة الدفاع المدني العميد عبد الكريم معياد في تصريح خاص لـ "الثورة" إن حوادث الحريق الناتجة عن الماس الكهربائي ترتفع حالات وقوعها من حين إلى آخر.. مشيراً إلى أن رجال الدفاع المدني أخمدوا نهاية الأسبوع الماضي حريقاً نشب بأحد مخازن المعهد الموسيقي العسكري الممتلئ بالأدوات والمستلزمات المكتبية التالفة والتي هي بحاجة لصيانة.
وأرجع أسباب الحريق إلى حدوث شرارة أو ماس كهربائي.. مشيراً إلى أن رجال الإطفاء تمكنوا من إخماد الحريق خلال عشر دقائق من نشوبه وذلك قبل أن تتوسع النار إلى كافة المخزن وتلتهم كل الأدوات المتواجدة بداخله.
وحذر العميد معياد من الإهمال تجاه خطوط الكهربائي وتركها متصلة بالتيار بعد الانتهاء من الحاجة إليها سواءً كان ذلك في المنشآت أو المؤسسات أو المنازل والمحلات التجارية.. داعياً الجميع إلى توفير منظومة وأدوات الأمن والسلامة في المؤسسات والمباني لما يمثل وجودها من دور كبير في السيطرة على الحريق أثناء نشوبها والتقليل من الخسائر المادية والبشرية.

www.althawranews.net

الجهات المعنية تحذر من ارتيادها هذه الأيام

السدود المائية تنزعج من زائرها والموت أقلّ التكاليف

■ وفـاة 143 شخصـاً بينهـم 34 أنثـى العـام الماضـي

الحيرة سيطرت على الوجوه.. الخوف والقلق خيم على سماء المنطقة.. الرهبة والصمت استحوذا الموقف لأهالي الحي.. فالسد المائي الذي تم بناؤه بغرض الاستفادة منه في خدمات الري واستصلاح الأراضي الزراعية.. تحول إلى سد للموت.. وشبحاً يلتهم أبناء القرية وبناتها ومن قدم إليه بغرض التنزه.. فلم يعد يكتفي بضحية واحدة في حادثة الغرق وإنما ارتفعت حالات الغرق فيه حتى وصل إلى حد غرق أسر بأكملها..
أهالي الحي.. كل منهم يحلق بعينيه في الآخر.. همس أحدهم في أذن صديق بجواره.." لم يكن المراد من إنشاء السد قتل الأبناء.. كان المؤمل منه أن يساعدنا في ري مزروعاتنا أيام القحط.. فلماذا خالف القوانين وانتهج طريقاً غير المطلوب منه.. لماذا أغرق خمس فتيات من أسرة واحدة.."

■ تحقيق/ وائل شرحة

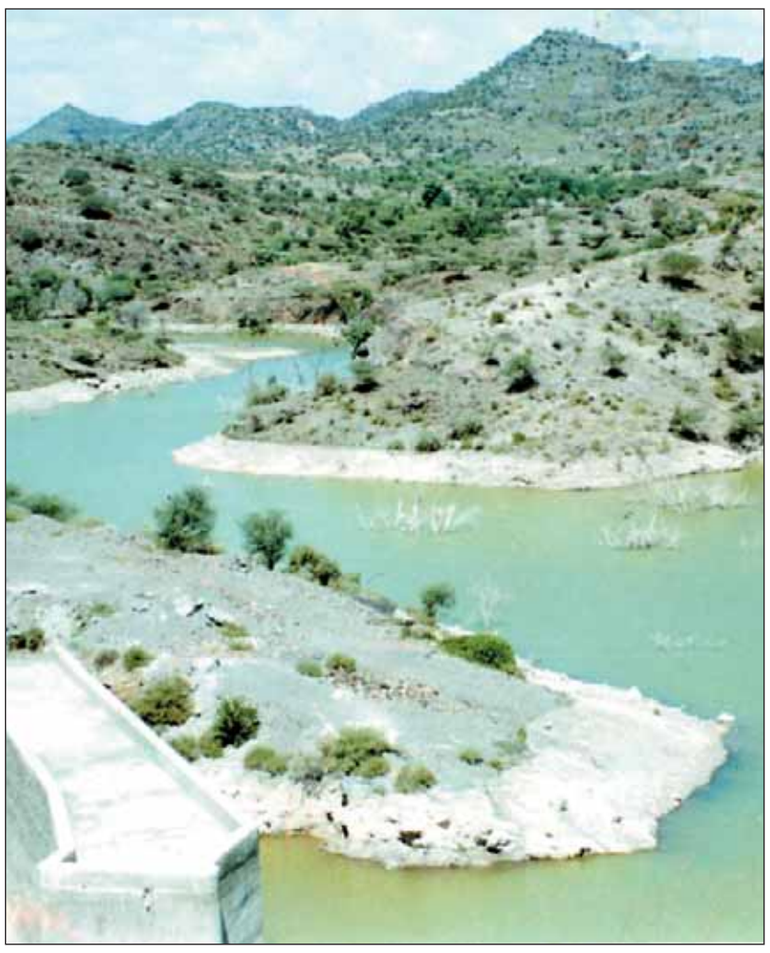

كانت الحادثة أكثر مأساوية وحزناً شهدتها محافظة الضالع مديرية دمت خلال منتصف فبراير الماضي حيث كان عدد ضحايا هذه الحادثة يفوق المعتاد والحوادث السابقة.. كانت خمس فتيات في عمر الزهور.. تتراوح أعمارهن مابين 11إلى 16 عاماً.. جميعهن من أسرة واحدة..
حوادث الغرق في السدود والحواجز المائية ترتفع نسبة وقوعها وضحاياها من عام إلى آخر ومع ذلك تتعدد الروايات والأحاديث عن أسباب الغرق في تلك البرك المائية.. خلال هذا التحقيق نتعرف عن الأسباب وما هي الحلول الفعالة للحفاظ على أرواح عشاق السباحة والتنزه.. خصوصاً وبلادنا تعيش هذه الأيام فصل الصيف الذي تهطل فيه الأمطار الغزيرة وامتلاء الحواجز والسدود بالمياه مما يغري الكثير من الأسر والشباب للاستماع بتلك المياه.
وزارة الداخلية قبل أيام أعلنت وقوع حالة غرق راح ضحيتها شخصين.. وليس هذه الحادثة وسابقتها هما الوحيدتان اللتان حدثتا خلال الأشهر الماضية من العام الحالي.. فهناك الكثير من حالات الغرق إلا أن الداخلية لم تعلن عن إحصائيات حوادث الغرق بعد..
العام الماضي 2013م , وبحسب التقرير السنوي الصادر عن وزارة الداخلية, فقد بلغ عدد حوادث الغرق نحو "131" حادثة غرق بنسبة أرتفاع عن العام 2012م (24,8%) نتج عنها وفاة 143 شخصاً منهم 34 أنثى..
وقال التقرير إن هذه الحوادث وقعت في 20 محافظة بينما محافظتي الجوف وريمة فلم تسجل أي حالة غرق..
التقرير الأمني لم يوضح أو يفصل عدد حالات الغرق التي حدثت في السدود والحواجز المائية عن تلك التي تشهدها الشواطئ في المناطق الساحلية..إلا أن وكيل مصلحة الدفاع المدني العميد/ عبد الكريم معياد أكد أن أغلبية حوادث الغرق تقع في السدود من خلال البلاغات التي تصلهم.
ومن خلال الحوادث المتعددة.. يتضح لنا أن كل حادث له أسبابه وعوامله ودوافعه.. وذلك يعود للوقت والموقع والظروف وغيرها من الأسباب..
وكيل مصلحة الدفاع المدني يرجع أسباب وقوع حوادث الغرق في السدود والعوامل التي ساعدت وساهم غيابها بشكل كبير في ارتفاع وتكرار حوادث الغرق إلى ضعف الوعي لدى المواطن بخطورة السباحة في السدود وانعدام اللوحات التحذيرية والإرشادية على أسطح تلك الحواجز..
ويؤكد العميد معياد الأقاويل والأحاديث التي تراوحت وتناقلتها وسائل الإعلام العام الماضي عن أسباب وقوع حوادث الغرق..كان من تلك الأسباب " أن المياه ثقيلة ومليئة بالأتربة "طمي" أو "الطمر" ويصعب على السابح الصعود منها أو تحريك جسده بينها خاصة من لم يتمكن أو يمتلك قدرات ومهارات السباحة بعد.. بالإضافة إلى تواجد أشجار أسفل هذه السدود والتي يشتبك فيها السابح مما يمنع صعوده إلى أعلى المياه نتيجة أيضاً لزوجة تلك الأتربة الناعمة.. الشيء الآخر والذي أثار جدلاً كبيراً هو وجود ثعابين مائية وسط هذه السدود لاسيما سد كمران".
ويضيف العميد معياد " عدم إنشاء السدود وإقامتها بمواصفات ومقاييس معترف بها دولياً وكذا انعدام وسائل الأمن والسلامة وعدم تنظيفها وإزالت الأتربة والشجيرات المتراكمة في قاع الحواجز تعتبر أيضاً من أسباب وقوع حوادث الغرق".
أكثر حوادث الغرق التي أثارت جدلاً في العام الماضي..وأحزنت العديد..وكانت بمثابة رادع غير مباشر لعشاق السباحة من المخاطرة بالسباحة في الحواجز المائية..ذلك الحادث الذي أراد القدر أن يؤرخ ويوثق نهاية زوجين في شهر عسلهما وهما يصارعان الموت ويبحثان عن شيء به لينجوان من الموت..
حادث أبكى الجميع..وتناقلته معظم القنوات الإخبارية المحلية والإقليمية والدولية وكذا مواقع التواصل الاجتماعي...الحادث شهده سد كمران الكائن جنوب أمانة العاصمة "بيت بوس".. لزوج كان يغرق فحاولت زوجته إنقاذه لكنها فشلت, بينما زوجها اصطحبها معه إلى قاع البحيرة كمحطة انتظار لقطار السماء..
ذلك الوقت قال شهود عيان وبيض غواصي القوات الخاصة التي كانت تستعين بهم مصلحة الدفاع المدني التابعة لوزارة الداخلية للنزول إلى أسفل الحواجز المائية للبحث عن جثث الغرقى.. إنهم رأوا ثعباناً مائياً داخل السد يبلغ طوله ما بين مترين إلى ثلاثة أمتار..
اهتمت وسائل الإعلام بذلك الأمر.. لكن البعض اعتبره شائعة ولم يصدقوا وجود ثعابين بالسدود ولم يتأكدوا إلا بعد أن وجه وزير الداخلية السابق اللواء الدكتور/ عبد القادر قحطان القوات الخاصة بالقبض على الثعبان وإخراجه من المياه وهو ما حصل.
وحول عدم بناء تلك السدود بحسب مواصفات ومقاييس دولية قال الوكيل المساعد بوزارة الأشغال توفيق الأسطى: إن جميع السدود الموجودة تم بناؤها بحسب مقاييس ومواصفات يمنية وأن الوزارة حالياً تدرس عدداً من المواصفات والمقاييس لأكثر من دولة للخروج برؤية وبمقاييس ومواصفات أكثر دقة لإنشاء السدود.
وأشار الأسطى إلى أن الوزارة لا تستلم السد من المقاول المنفذ إلا بعد التأكد من تنفيذه وإنجازه بحسب العقد المتفق عليه والمخطط الموقع عليه.. لافتاً إلى أن الإشارات واللوحات الإرشادية والتحذيرية موجودة في أغلب السدود وأنه إذا صادف انعدامها في بعض الحواجز فذلك لتعرضها للاعتداء من قبل بعض المواطنين الذين يجهلون أهمية وجودها وبقائها.
وبالنسبة لتنظيفها وإزالة الأتربة والأشجار المتراكم بأسفلها فقد أكد وكيل وزارة الزراعة لقطاع الري الخدمات الزراعية الدكتور/ محمد الغشم على أن تنظيف السدود يقع على عاتق المجالس المحلية.. وحذر بدوره المواطنين من السباحة في السدود حفاظاً سلامتهم وأطفالهم.
حاولنا التواصل مع وكيل وزارة الزراعة لقطاع الري واستصلاح الأراضي الزراعية عبدالواحد الحمدي لمعرفة إن كان من واجبهم تلك المهمة نحو السدود..لكن بدون أي فائدة..
وبالنسبة لرفع الوعي لدى المواطنين بمخاطر السباحة في السدود فهي ليست صعبة ومستحيلة ولكن تحقيقها يتطلب جهوداً كبيرة وتعاوناً مشتركاً من قبل كل الجهات والمؤسسات ذات العلاقة على رأسها وسائل الإعلام المختلفة..وكذا المجتمع فيما بينهم.
لو كان عدد الضحايا التي أوردها تقرير الداخلية.. في بلد ما غير اليمن.. لحرم المواطنون الذهاب إلى تلك السدود والحواجز المائية..وربما قاطعوا الشوارع المجاورة لها..
ولو شهدت بلد آخر تلك الحوادث الذي شهدها وطننا العام الماضي.. لأصبحت السدود والحواجز عن تلك المجتمعات كابوساً.. عدو الإنسانية.. قاتل.. ويجب إعدامه.. كان قد امتلأت ساحات الثورات وميادين المظاهرات والاحتجاجات بالمواطنين.. كان قد رفعوا شعارات تطالب بدفن هذه الحفر المائية والمميتة.. بإلغائها من أوطانهم.. لن يسمحوا لها بالبقاء..
أولئك الذين هم ضد أيِّ شيء يسلب ويقتل سر ابتسامة طفل أو طفلة أو يغتال طموح شاب..فما بالك بعريسين في شهر عسلهما..

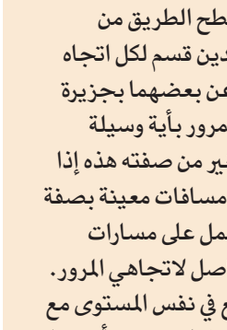

alnwoirah3@gmail.com
عبدالله علي النويرة

قانون المرور(14)

تابع التعاريف الواردة في الباب الأول من قانون المرور:
الطريق
السطح الكلي المعد للمرور العام من مشاة وحيوانات ومركبات النقل أو الجر.
طريق المركبات
القسم من الطريق المستخدم عادة لسير المركبات (نهر الطريق).
طريق المرور السريع
الطريق المعدة خصيصاً لمرور المركبات الآلية ولا يخدم مباشرة الملكيات المجاورة للطريق ولها الصفات التالية :
-1 يتألف سطح الطريق من قسمين معبدين قسم لكل اتجاه ومفصولين عن بعضهما بجزيرة غير معدة للمرور بأية وسيلة أخرى ولا يغير من صفته هذه إذا كانت بعض مسافات معينة بصفة مؤقتة لا تشمل على مسارات متصلة أو فاصل لاتجاهي المرور.
-2 لا يتقاطع في نفس المستوى مع أي طريق أو خط حديدي أو مسار لعبور المشاة.
-3 لا يمكن للسيارات الدخول إلى هذه الطريق أو الخروج منه إلا من الأماكن المخصصة لذلك.
التقاطع تلاقي أو تقابل أو تفرع للطريق على مستوى واحد بين الطريق شامل المسافة المكشوفة التـي تكونت نتيجة لذلك.
اتجاه المرور السير في الجانب الأيمن من الطريق.
التوقف وقوف المركبة لفترة رئيسية محددة تلتزم بها ضرورات السير لإنزال أو ركوب الأشخاص أو شحن أو تفريغ البضائع.
الانتظار تواجد المركبة في مكان ولفترة زمنية محددة أو غير محددة ولغير الأسباب المذكورة في الفترة السابقة في ما عدا حالات الوقوف لتجنب التعارض مع مستعمل آخر للطريق أو تجنب عائق أو تطبيقات لأنظمة المرور.
المالك الشخص الذي تكون المركبة مسجلة باسمه لدى سلطات الترخيصات والتسجيل سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً.
إشارات المرور كل ما ينصب من أعمدة وصفائح معدنية أو إشارات مرور ضوئية أو ركائز حجرية في الطرقات والشوارع للدلالة على جهات السير أو تحديد السرعة ويشمل ذلك الإشارات التـي تعطى من قبل رجال الشرطة والأشخاص المخولين قانوناً لإعطاء إشارات التنبيه لمستعملي الطريق وإشارات السائق.

alnwoirah3@gmail.com
alnwoirah.maktoobblog.com

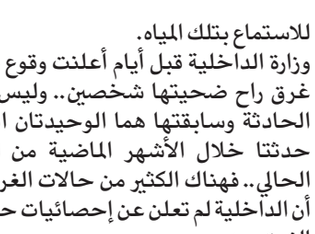

عقيد/حمادي حويس

أن يحاسب نفسه ويؤمن بالقناعة مع أنه رجل السير وهو الواجهة وجميع مستخدمي الطريق يراقبه، ومع الأسف هناك رجال شرفاء وعفيفون لم يحصلوا على حقهم كون الفساد مستشرياً وتأنيب الضمير معدوماً لدى البعض..؟
مع أن بعض السائقين لا يعرف أبسط قواعد وآداب السير لا يلتزم بخط السير ومساره واتجاهاته بل يتجاهل ويعرقل نفسه والآخرين وعندما يريد تغيير اتجاه من الشمال إلى اليمين أو العكس وكذلك يحاول تخطي الآخرين وتجاوزهم وقد أصبحت لديه عادة.
إذا كيف نريد بيئة مرورية وإشارة المرور الضوئية لا تحترم في حالة إعطاء إشارة الوقوف والانتظار وتتجاوزها، حتى شاخصات المرور بالشوارع الرئيسية التي تحدد وقوف طولي أو عرض أو انتظار أو ممنوع الوقوف والانتظار نتيجة ضيق الشارع والإزعاج بضرب الهون أمام المستشفيات وحتى الوقوف العشوائي بجانب الباعة المتجولين, وكيف نبني بيئة مرورية ونحن نفتح مطاعم على الشوارع ذات الكثافة للمركبات المزدوجة وكذا الفنادق لا يوجد لديها مواقف سيارات وأغلبها على الشوارع الرئيسية حتى صالة الأعراس وبعض أصحاب المحلات التجارية الذين يضعون أبواب محلاتهم أحجاراً وموانع وإخراج بضاعته من المحل إلى الشارع.
ومع كل هذا نرى بعض الأشخاص لا يعبرون أي اهتمام لأهمية وجود رجل السير الذي بدوره يتمنى السلامة للجميع فهل ندرك أن هذا الرجل وجد من أجل سلامة مستخدمي الطريق ويستحق التقدير والاحترام ونعطيه حقه, لأننا بحاجة إلى المزيد من احترام القانون وقواعد وآداب السير لأجل سلامتنا جميعا وبيئة آمنة. كون عمل شرطة السير يكتمل في استلام أي شارع تم إنجازه وفتحه يكون مكتملاً من كل ما يلزمه من تحديد أماكن للوقوف والانتظار ووضع الطلاء لتحديد المسارب مع السرعة لكل مسرب ووضع الشاخصات لاتجاهات كل خط, وكذلك الإشارات الضوئية لكل شارع وتقاطع مع كاميرات الرقابة المرورية للمخالفين للسرعات وغيره وبدوره رجل السير ضبط كل مخالف وعمل انسياب للحركة بسهولة ويسر ومساعدة مستخدمي الطريق من معاقين وعجزة وأطفال.
والجميع من مستخدمي الطريق يتمنى أن يضبط كل ما يعيق ويعكر حياته, وهنا السؤال هل نحن بحاجة إلى بيئة نظيفة...؟
إذا يجب أن نلتزم جميعا ونحترم قواعد وآداب السير والقانون ورجل السير الذي بذل حياته لخدمة هذا المجتمع ونطبق القانون وكذلك يجب تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية وتجنب الأنانية هذه بلدنا جميعا ومساهمين في تطويرها.
وفي الأخير
لكي تكتمل الصورة لابد من إيجاد مجلس أعلى مشترك من الجهات المختصة لوضع استراتيجية وهندسة المدن وفوق كل ذلك لابد من تفعيل المجلس الأعلى لشرطة السير كعمل جماعي لسهولة حركة السير وانتظامها مستقبلا إن شاء الله, والله من وراء القصد.